د. لطفي ناصف*

الطبيعة المزدوجة للصحافة الرأسمالية

مـقـدمـــة :

تحاول الصحافة في المجتمعات الرأسمالية باستمرار، الادعاء بأنها صحافة حرة، وانها تقوم بنشر كل ما هو صالح للنشر، وذلك لأنها مشروعات تجارية، تهدف في الأساس إلى زيادة التوزيع، وارضاء القارىء، دون الالتزام بخط سياسي معين، ونحن في هذه الدراسة، نعمل على كشف حقيقة الصحافة في المجتمعات الرأسمالية، ونحاول ـ عن طريق البحث الجاد عن حقيقة تلك الصحافة، التي تطورت خلال السنوات الماضية إلى صناعة متكاملة ـ نحاول كشف حقيقة مصالحها وارتباطاتها.

فمن خلال تناول طبيعة النظام الصحفي الرأسمالي، والتعرف على حقيقة القوانين الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي، تلك القوانين التي قادت إلى قيام الاحتكارات بصفة عامة وكذلك قيام الاحتكار والتمركز في ميدان الصحافة بشكل خاص.

اننا نكشف في هذه الدراسة عن الصحافة الامبريالية التي نشأت من تكون الاحتكارات والترموستات والكونسرتات، تخضع ـ مثل غيرها من المشروعات الاخرى ـ لقانون الربح الرأسمالي، ولكنها تظل ـ رغم ذلك ـ مؤسسة ذات طبيعة خاصة.

فالصحافة الامبريالية، هي مؤسسة تجارية لتحقيق الربح، وهي من جهة اخرى مؤسسة سياسية، تعمل على نشر وتأييد ايدلوجية وسياسة الطبقة المسيطرة في المجتمع.

ان الصحافة الرأسمالية بذلك تكشف عن طبيعتها المزدوجة كمشروع تجاري، وكمؤسسة سياسية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بميكانيزم النظام الرأسمالي، مما يكشف

---

* استاذ مشارك بقسم الاعلام، كلية الاداب والتربية جامعة قاريونس.

عن زيف إدعائها بالحرية، وعدم الالتزام بموقف سياسي معين، ونشر كل ما هو صالح للنشر.

الملامح الاساسية لتطور الصحافة في القرن العشرين:

يتميز القرن العشرون بأنه عصر الاتصال الجماهيري، فالصحف والمجلات والاذاعتان المرئية والمسموعة، والخيالة، والمسرح، إلى جانب الكتاب أصبحت هي الوسائل الاساسية لنقل المعارف والاخبار والتجارب الانسانية، وأساليب الحياة من فرد إلى فرد، ومن مجتمع إلى آخر.

فالتطور الحديث في اسلوب حياة الناس، ادى إلى التقليل التدريجي من دور الأسرة ودور القبيلة، والعشيرة في تربية النشء، وتعليمهم القيم والتراث والتجارب بطريقة مباشرة، وأصبحت تلك المهام التي كانت تقوم بها الجماعات الصغيرة، مسؤولية المؤسسات الحديثة من المدرسة والجامعة إلى وسائل الاعلام المتعددة، فالأم قد تخلت عن واجبها الاساسي في تربية الاولاد، وتلقينهم العادات والتقاليد، إلى الحضانة والمدرسة، وتركت ما كانت تقوم به من حكايات هادفة لأطفالها، إلى الاذاعات المسموعة والمرئية والمجلات المصورة، والأم إذ فعلت ذلك لم تكن مخيرة، بل مجبرة، ان مهامها خارج المنزل وداخله، ومسؤولياتها التي لا تقل عن مسؤولية الرجل، لم تترك لها الوقت الذي تستطيع فيه رواية الحكاية الهادفة، وتعليم العادات الحسنة للاطفال، كما كان الحال بالنسبة لامهاتنا وجداتنا.[1]

وباختصار، أصبحت عملية التربية والتعليم، وتلقين العادات والتقاليد حرفة، وأصبح تكوين الاتجاهات وتشكيل الرأي العام صناعة يحترفها متخصصون في كل مجتمع من المجتمعات، ومع تطور الحياة الحديثة، أصبحت هذه المهام كلها مركزة في أيد قليلة، ترسم وتخطط لفرض الاتجاه الذي تراه، ليس فقط داخل حدود دولتها، ولكن على نطاق العالم كله مستعينة بما تقدمه (ثورة التكنولوجيا) من إمكانات هائلة في عالم الاتصال.

في كل يوم تخرج المطابع في جميع أنحاء العالم حوالي 300 مليون نسخة من

(1) Hoffmann, Hans *Psychologie und Massen*, Kommunikation Berlin. New York 1976 p. 157.

الصحف الصباحية والمسائية وفي كل مساء يتجمع ما يقرب من 800 مليون انسان أمام أكثر من 200 مليون جهاز مرئي (تلفزيون)[1]، فضلا عن الاذاعات المسموعة، التي مازالت تحتل موقعاً قوياً وسط وسائل الاعلام كمصدر لاخر الأخبار والتعليقات.

ان كل هذه المصادر الاعلامية، والتي تعتبر النافذة التي يطل منها الانسان على العالم وعلى مجتمعه، تتركز كلها في ايدي عدد محدود من الافراد.

في الدول الرأسمالية نجد أن 99% من الصحف مملوكة للمؤسسات الرأسمالية الخاصة، كذلك فان الجزء الأكبر من مشاهدي المرئية في تلك الدول، انما يشاهدون برامج تقوم باعدادها الاحتكارات الرأسمالية[2]، كما تقع صناعة الخيالة بكاملها في الدول الرأسمالية في أيدي القطاع الخاص، وفي استثناءات قليلة جداً توجد محطات للاذاعة المسموعة وجزء من محطات المرئية في بعض الدول، تحت سيطرة هيئات حكومية، يتربع على قمتها أشخاص لا يقلون في اخلاصهم لرأس المال، عن اصحاب المؤسسات الاحتكارية، وهكذا فان النشاط الاعلامي في الدول الرأسمالية، عبارة عن احتكار للطبقة الرأسمالية بكل ما في هذه الكلمة من معنى، انه احتكار الاعداد وتوزيع الأخبار بالطريقة وبالاسلوب الذي يصيغ أفكار الناس وآراءهم، ويلائم في الوقت نفسه الطبقات الرأسمالية المسيطرة على الثروة والسلطة في المجتمع.

ان نظرة سريعة على الصحافة في الدول الغربية، تكشف لنا إلى أي مدى أصبحت السلاسل والاحتكارات والكونسرتات الصحفية هي الظاهرة السائدة في العالم الرأسمالي.

في انجلترا مثلا، والتي تعتبر المثل الكلاسيكي للاحتكارت الصحفية، منذ أن بدأ اللورد «ثورثكليف» في ادماج الصحف المتعددة مع بعضها البعض، غير ان أكثر من اربعة أخماس الصحف التي تصدر في بريطانيا تقع في ايدي عدد محدود من الاحتكارات لايزيد عن ثلاثة احتكارات رئيسية، فملايين النسخ من الصحف التي تصدر وتوزع في بريطانيا، تحت سيطرة الاحتكارات القليلة المتمركزة في لندن،

---

(1) AZ Publizistik, *Das Fischer Lixikon*, Frankfurt, 1971 p. 135

(2) نفس المصدر.

هي التي تسيطر على صياغة الرأي في تلك البلاد.[1]

وفي الولايات المتحدة الامريكية تتحكم خمسة تروستات صحفية[2]: «ماك كورميك»، «باترسون»، «هيرست»، «نيو هاوس»، «سكرب هوارد» بسلاسلهم الصحفية على غالبية ما يصدر في البلاد كلها من دوريات.

وفي فرنسا ظهرت في السنوات الأخيرة أربع مجموعات صحفية هي: «آموري»، «فرانيار»، «بروفست»، «بوساك»، تسيطر على الجزء الأكبر من توزيع الصحف في فرنسا كلها.[3]

وفي اليابان تحتل اربع صحف فقط، أكثر من نصف مجموع توزيع كل الصحف اليومية التي تصدر في الجزر اليابانية، والذي يقدر بأكثر من 50 مليون نسخة.[4]

اما في المانيا الغربية وبرلين الغربية، فيسيطر الاحتكار المملوك لشخص واحد هو «اكسل سبرنجر» على نصف توزيع الصحف التي تصدر في البلاد.[5]

هذه الحقائق المختصرة ـ والتي سترد بالتفصيل في فصول لاحقة ـ عن وضع الصحافة في الدول الغربية، تقودنا إلى نتيجة واضحة، وهي ان جزءاً كبيراً من الصحف، وكذلك وسائل الاعلام الاخرى، والتي تعمل على تشكيل الرأي العام في تلك الدول، وفي العالم غير الاشتراكي كله، تتركز الان في أيد قليلة، وهذا يعني بشكل واضح ان مجموعة صغيرة من الاحتكارات الصحفية ودور النشر وكبار رجال الأعمال، يسيطرون على الوسائل المادية والفكرية التي تؤثر على صناعة آراء الملايين من المواطنين.

تحول الصحافة من عملية رأي إلى صناعة معقدة:

لقد تحولت مهنة الصحافة إلى صناعة، مثلها مثل بقية الصناعات الاخرى، وأصبح لصناعة الصحافة اقتصادياتها التي تتميز بها، والتي لا تقل أهمية عن اقتصاديات الفروع الصناعية الاخرى، مثل صناعة البترول أو الصلب أو غير

(1) *The world survey* Bd.1 p. 700
(2) *The first freedom*. London, Amsterdam, 1971 p. 94
(3) *The europa year book*. 1974 p. 133
(4) Auslands presse, Moskau. 1973 pp. 253
(5) AZ. Publezistik. p. 316

ذلك من الفروع الصناعية المتعددة.

فاصدار صحيفة في أي بلد من البلدان، أصبح منذ زمن بعيد، ثمرة لتعاون أجهزة كثيرة، وجهات متعددة، تختص كل منها بجانب معين من جوانب انتاج الصحيفة، ولكنها جميعاً تتعاون فيما بينها لتكون في النهاية الشكل الأمثل والمتكامل لعملية الانتاج الصحفي[1]، وكان من أثر التقدم الالي في مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة إلى الالات الحديثة وإلى الكميات الهائلة من الورق، أن تحولت هذه المهنة من كونها عملية رأي، إلى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة.[2]

وإذا ألقينا نظرة سريعة على ما وصلت إلية الصحافة اليوم من تطورها على المستوى الدولي، تتكشف لنا خطورة هذه المهنة وضخامة حجمها بالنسبة للأنشطة الانسانية المتعددة.

تشير الاحصائيات إلى أن عدد الصحف الصباحية والمسائية التي تصدر يومياً في مختلف أنحاء العالم، يصل إلى نحو عشرة آلاف صحيفة، ويبلغ ما توزعه هذه الصحف حوالي 200 مليون نسخة في اليوم.

ففي بلد مثل اليابان، يبلغ عدد الصحف اليومية 160 صحيفة، توزيعها 50 مليون نسخة في اليوم، ويصل عدد توزيع الصحف اليومية في الولايات المتحدة 90 مليون نسخة.[3]

اما في الدول الصناعية الصغيرة مثل بلجيكا والسويد، فيصل عدد التوزيع اليومي للصحف عادة، أربعة ملايين نسخة، وبذلك يكون توزيع الصحف في تلك البلدان يعادل 30 نسخة من الصحف اليومية لكل مائة من السكان.[1]

وهذه الارقام، تعطي بلا شك، صورة واضحة عن ضخامة تلك الصناعة، وما تتطلبه من طاقات بشرية ومادية، وآلات حديثة، ورؤوس أموال ضخمة.

وإذا نظرنا من جانب آخر إلى التطور المادي والتكنولوجي الذي حدث في ميدان الصحافة، سنجد أن هذا التطور مذهل بالفعل.

---

(1) انظر لطفي ناصف، ادارة الصحف، مطبوعات كلية الاداب، جامعة بغداد 1980م.

(2) ميثاق العمل الوطنى، القاهرة، ص 24.

(3) Auslands Presse, p. 219

أما بالنسبة لعملية نقل الاخبار، فنجد أنه منذ تأسس أول مكتب لتوزيع الاخبار على أساس تجاري (وقد أسس هذا المكتب الفرنسي «هافانس» في ثلاثينيات القرن الماضي) حدثت ثورة في عملية نقل الأخبار واستقبالها.

ومنذ زمن لا يزيد عن مائة سنة، كانت وكالة رويتر تعتبر أن (الحمام الزاجل) هو أسرع الوسائل لنقل الأخبار من القارة الأوروبية إلى الجزيرة البريطانية.[1]

وفي خمسينيات القرن الماضي، بدأت عملية نقل الأخبار بوسيلة التلغراف الكهربائي، والذي كان يتطلب مدّ الأسلاك بين مركز الوكالة وأماكن استقبال الأخبار.

ومع بداية هذا القرن، كان اختراع «ألكسندر بوبوف» للتلغراف اللاسلكي، مساعدة كبيرة لوسائل الاتصال، ولعملية نقل الأخبار بشكل خاص.

في البداية كانت هذه الطريقة غير مربحة تماماً، ولم يكن في استطاعة الصحف الاعتماد عليها كلياً، حيث كان الارسال يتم خلال هذه الوسيلة بطريقة «مورس» وقد ظلت تلك الطريقة تتطور مع الأيام حتى أمكن للصحف ان تقيم في اداراتها أجهزة استقبال لتلقي الأخبار أتوماتيكياً عن طريق خط مباشر، يربطها بمركز الوكالة، وأتاح التوصل إلى النظام المعروف «بالتلكس»، حتى للصحف الصغيرة، تلقى أنباء وكالات الأنباء العالمية.[2]

وفي عام 1960م تم ادخال تعديل جديد على نظام نقل الأخبار من أوروبا إلى الولايات المتحدة، بسرعة تصل إلى ما بين 800 كلمة و1600 كلمة في الدقيقة، بدلا من النظام القديم الذي لم يكن يتيح ارسال أكثر من 66 كلمة في الدقيقة بواسطة التيكرز.[3]

وبعد دخول البشرية عصر الاقمار الصناعية، حدثت ثورة شاملة في نظام نقل الأخبار، وأصبحت أقمار الاتصالات تربط جميع أجزاء العالم بعضها ببعض، مما يتيح للبشر مهما اختلفت مواطنهم أو تباعدت، استقبال الأنباء من مصدر واحد وفي لحظة واحدة.

---

(1) Der journalism in der bürgerlichen geselschaft. Leipzig 1978 p. 45.

(2) *Columbia journalism review*. New York 1972.

(3) نفس المصدر.

وشهدت السنوات الماضية كذلك تطوراً مماثلا في فن الطباعة، فالانتقال من الطباعة المسطحة، إلى الطباعة الاسطوانية الدوارة «الروتاتيف»، كان أول خطوة ثورية في هذا الميدان.

لقد أمكن بهذه الطريقة طبع ملايين النسخ من الصحيفة الواحدة، خلال ساعات قليلة.

ولقد مكنت التكنولوجيا الحديثة في ميدان الطباعة وميدان الاتصالات، من نقل صفحات كاملة بعد جمعها، إلى الفروع المختلفة للصحيفة، ليتم طبعها في نفس الوقت.

ولا شك أن تطور طباعة «الأوفست» وامكانية استخدام الالات بسهولة، أعطى امكانات لا حدود لها، لتطوير أسلوب الاخراج الصحفي، واستخدام الألوان في طباعتها.

كل ذلك أدى إلى تطور هائل في الميدان الصحفي، جعل من انتاج الصحيفة في أيامنا هذه، عملية صناعية واقتصادية معقدة، ونستطيع ان نحدد سمتين أساسيتين لتطور العمل الصحفي خلال السنوات الماضية من القرن العشرين.

أولا: من ناحية الشكل، نجد حدوث تطور في صناعة الصحافة، وتعدد استخدام الأجهزة الضخمة، والمعدات الحديثة، والكميات الهائلة من المواد الخام، كالورق والحبر والألوان والرصاص والزنك وغير ذلك، وكانت نتيجة هذا التطور ظهور سمة أساسية في ميدان الصحافة في القرن العشرين، وهي اختفاء الفرد المالك للصحيفة إلى حد كبير في معظم الدول الرأسمالية، وتحول ملكية الصحافة إلى الشركات المساهمة، ثم تطورها إلى الاحتكار والتمركز، ودخول عدة صحف في شركة واحدة مساهمة، أو عدة شركات تصدر سلسلة من الصحف والمجلات، تمشياً مع النظرية الرأسمالية التي سادت خلال تلك الفترة، والتي تقول: ان الحلقة الضعيفة من السلسلة تقوضها حلقة أقوى، مما يجنب الاحتكار هزات اقتصادية قد تصيبه بالضعف، لقد أصبح الاحتكار في هذه المرحلة هو السمة السائدة في الميدان الصحفي.

ثانياً: نجد أن السمة الثانية للصحافة في المرحلة نفسها، تتعلق بالمضمون، وهذا أمر طبيعي، فكان لابد للصحافة وهي مرآة المجتمع في كل عصر، ان تعكس

معتقدات المجتمع وأفكاره السائدة وما يتأثر به من عوامل اقتصادية وسياسية ونفسيه، كان لابد أن تتيح سيطرة الاحتكارات الرأسمالية للاقتصاد، إحتكار الأفكار نفسها، واحتكار الاعلام والمعرفة.

الطبيعة المزدوجة للصحافة الامبريالية:

إذا كنا قد توصلنا إلى حقيقة الصحافة في هذه المرحلة من القرن العشرين وهي كونها صحافة احتكارية، فان ذلك يدفعنا إلى طرح سؤال هام هو: كيف أمكن للصحافة في مختلف القارات، ان تقع في قبضة عدد محدود من الترستات والكونسرتات؟ وما الظروف الموضوعية التي تمت في ظلها عملية تجميع وتركيز الصحف وغيرها من وسائل الاعلام في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد؟

سنحاول في الصفحات القادمة، ان نجيب على هذا السؤال، لأن الاجابة عليه، تكشف لنا جوهر الصحافة الامبريالية، ومكان (الكونسرتات والترستات) في اطار سيطرة رأس المال الاحتكاري على الصحافة وعلى وسائل تكوين الرأي.

ولابد لنا ونحن نتصدى للاجابة على هذا السؤال، أن نتعرض باختصار شديد، لتفسير محتوى وأثر القوانين الاقتصادية على تركيز وتجميع الانتاج، ومن ناحية اخرى فان التعرف على فعالية هذه القوانين الاقتصادية على الصحافة الرأسمالية، تتطلب منا معرفة الخاصية الأساسية للصحافة، وموقعها داخل النظام الرأسمالي، فالصحافة الرأسمالية تعتبر كمؤسسة رأسمالية لتحقيق الربح من جهة، ومن جهة أخرى، فهي تعتبر مؤسسة سياسية وسلاحاً ايديولوجياً في يد البرجوازية الاحتكارية التي تمتلك وتوجه هذه الصحافة، ومن هاتين الصفتين للصحافة الرأسمالية الحديثة، ينتج الوضع الخاص والعلاقة الخاصة للصحافة بالسياسة وبالاقتصاد، كما تفسر لنا الأسباب التي قادت إلى ضرورة تجميع الصحف وتكوين الاحتكارات في الميدان الصحفي.

طبيعة النظام الصحفي الرأسمالي:

لقد كشف كتاب «الايديولوجية الألمانية» منذ وقت مبكر، عن تلك الحقيقة الجوهرية، والتي تكشف لنا أن الطبقة التي تمتلك وسائل الانتاج المادي في

قبضتها، تتحكم أيضاً في وسائل الانتاج الفكري في المجتمع[1]، فالحقيقة التي لا يستطيع أن ينكرها أحد، ان أفكار الطبقة المسيطرة في مجتمع ما، كانت على مر العصور هي الأفكار المسيطرة والسائدة في ذلك المجتمع، وهذا يعني بشكل واضح، ان السيطرة على القوة المادية في المجتمع، تعني في الوقت نفسه، السيطرة على القوة الفكرية والايديولوجية، وفي ظل قيام الرأسمالية الاحتكارية، فان ذلك يعني ان القوة المادية المسيطرة في المجتمعات الغربية والرأسمالية، هي التي قامت من اندماج رأس المال الصناعي، برأس المال المصرفي، وتتمثل في طبقة البرجوازية الاحتكارية.[2]

وكان طبيعياً أن يحاول رأس المال المالي ـ بعد أن سيطر على الحكم ـ الامتداد ليوجه ويسيطر ويحكم وسائل الانتاج الفكري المتمثل أساسا في الصحافة وغيرها من وسائل تكوين الرأي العام.

فإذا تمكن الاحتكار من التحكم بواسطة مليارات الدولارات في الاقتصاد، فلا مجال هناك لتجنب سيطرته المطلقة على جميع مجالات الحياة العامة، مهما كان شكل النظام السياسي القائم، ومادامت الصحافة جزءاً من الحياة العامة، فانها تجد نفسها وسط شبكة كثيفة من علاقات التبعية للفئات المالية المسيطرة، وتكون النتيجة هي ان توظف الصحافة في ظل تلك العلاقات، لخدمة أهداف رأس المال الاحتكاري ككل، أو لخدمة مجموعة معينة من المجموعات السياسية القوية بما لديها من أموال.

وهذه العملية الخاصة بوضع الصحافة وترويضها بواسطة رأس المال المصرفي، وما ينتج عن ذلك من تغير في تركيبها، يتم بصفة عامة من خلال أربعة أشكال رئيسية:[3]

أولا: العمل على خلق صحافة احتكارية، أي صحافة تقوم ـ بلا تحفظ ـ بتمثيل سياسة وأيديولوجية مراكز القوى الاحتكارية، والتي تسيطر على الاقتصاد بشكل عام، ولكنها مع ذلك تتصارع فيما بينها، وقد قامت هذه الصحافة

---

(1) Marx Engels, Die Deutsche Ideologie. Berlin p.44
(2) Linin über die presse. p. 422
(3) Der journalism in der bürgerlischen yeselschaft. p. 69

الاحتكارية، سواء من تحول بعض الصحف القائمة، والتي كانت تصدر قبل ظهور الاحتكار في مجال الصحافة، أو من صحف قامت المجموعات الاحتكارية باصدارها أو بتكوينها من ضم عدة صحف قائمة ودمجها في بعضها البعض.

ثانياً: بدأت الاحتكارات الصحفية في تلك المرحلة، تسير خطوة اخرى في طريق التركيز والتجميع على شكل كونسرتات وترستات صحفية ضخمة، وسارت هذه العملية بنفس الطريقة التي يتم بها التمركز في الفروع الصناعية الاخرى.

وخلال تلك المرحلة يتم في الغالب انصهار رأس المال الصحفي مع رأس المال الصناعي والمصرفي، كما امتدت عملية الاحتكار الصحفي لتشمل الانتاج، مثل مصاهر صنع الحروف، ومصانع انتاج آلات الطباعة، وشملت هذه العملية أيضاً ضم وكالات الأنباء ووكالات التصوير الصحفي، وشركات توزيع الصحف، وشركات الاعلانات، واتسعت الدائرة باستمرار، لتشمل الفروع المشابهة والمؤثرة في الرأي العام، مثل الاذاعات المسموعة والمرئية وصناعة الخيالة.

ثالثاً: شهدت المرحلة التالية، اقامة مؤسسات للسيطرة الاقتصادية والسياسية والدعائية التي يؤكد بها رأس المال الاحتكاري نفوذه على الصحف الصغيرة والمتوسطة التي لم تشملها عملية الاحتكار، فقد كانت المصارف ومؤسسات الاعلانات والتوزيع التي تمولها الاحتكارات تعمل على احكام السيطرة على تلك الصحف.

رابعاً: تعمل الفئات المسيطرة مالياً (الطغمة المالية) على استغلال جهاز الدولة الواقع تحت سيطرتها، وكذلك الأجهزة التابعة له من أجل اقامة نظام صحفي يخدم مصالح الاحتكارات، ويشمل ذلك سلطات وضع القوانين التي تعمل بوحي من الطغمة المالية المسيطرة على منح الحرية الشكلية للصحافة، وتنظيم وضع الصحافة من خلال القوانين في إطار نظام الحكم القائم، وفي خدمته، فصناع القوانين العاملين في خدمة الطغمة المالية وحكومتها، يتفننون في وضع القوانين التي تحدد دور الصحافة المعارضة، أو حتى القضاء عليها، ويتبع ذلك في النهاية تحديد السياسة الصحفية الرسمية، ورسم الدور المطلوب من أدوات التأثير على الرأي العام القيام به.

وفي اطار هذه المراحل والاشكال الأربعة، قامت الأنظمة الدعائية والصحفية

في جميع الدول الرأسمالية خلال هذا القرن، فهذه الدول ـ مع الاختلاف في الناحية الشكلية ـ تقوم ببناء نظام موجه لتشكيل وصياغة الرأي العام بالطريقة التي تدعم وتساند استمرار السيطرة الطبقية والامبريالية.

إن ديناميكية الدكتاتورية الصحفية للامبريالية، تتخطى الشكل الاحتكاري الصحفي، وعملية التمركز المستمرة المتمثلة في قيام الترستات الصحفية، فعملية التمركز هي شكل واحد من الاشكال القمعية التي يقيمها النظام الصحفي الامبريالي، وهذا الشكل يعتبر من الجوانب الهامة بلا شك.

وتتحدد درجة الاحتكار ومدى السيطرة الامبريالية على الصحافة بمدى ما وصل إليه رأس المال الاحتكاري في السيطرة على الصحافة، وعلى مدى تأثير القوانين الاقتصادية للنظام الامبريالي عليها.

قانون الربح .. وظهور الاحتكارات:

تأتي فعالية قوانين التمركز الخاصة بالانتاج وبرأس المال كنتيجة مباشرة للقانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية ـ قانون الربح ـ أي فائض القيمة، ان هدف وغاية كل انتاج في ظل النظام الرأسمالي ـ كما هو معروف ـ ليس لاشباع حاجات انسانية أو اجتماعية، فمن الطبيعي أن يكون دافع الأعمال وصاحب رأس المال، هو تحقيق الربح ومحاولة المضاعفة السريعة لرأسماله بلا حدود، ولذلك فهدف الرأسمالي باستمرار، وفي كل العصور، هو انتاج السلع التي تحقق له قيمة لم يدفع مقابلا لها، وهو ما يسمى بفائض القيمة، الذي يساعد المنتج الرأسمالي على تحقيق الربح عندما يبيع سلعته في السوق.

ولذلك فليس غريبا ان يكون التسابق من أجل تحقيق فائض القيمة، أي الربح، هو الذي يحكم كل تصرفات الرأسماليين، وتحقيق الربح لن يتم إلا من بيع السلع في السوق كما أوضحنا، وفي السوق يتقابل أكثر من منتج واحد، لسلعة واحدة، وهنا يدخل الرأسماليون في منافسة وفي صراع فيما بينهم.

وحتى يستطيع الرأسمالي الصمود في تلك المنافسة، وحتى لا يضطر إلى التقهقر والتراجع أمام منافسيه ممن قد يتفوقون عليه، من حيث جودة إنتاجهم، ورخص أسعارهم، فانه يجد نفسه مضطراً لاضافة جزء من الفائض الذي حققه

إلى رأسماله الأصلي، وهذا ما يسمى بعملية التراكم الرأسمالي، فرأس المال يزيد ويتضخم باستمرار، ليقوي مركز صاحبه ويدعمه.

ولما كانت عملية التراكم هذه، لا يقوم بها رأسمالي واحد، وانما عدد كبير من الرأسماليين، فانها تؤدي ـ إلى جانب تزايد وتضخم رأس المال الخاص بكل منهم ـ إلى زيادة وتضخم رأس المال الاجمالي في المجتمع كله.

ومواصلة عملية التراكم، ونمو رؤوس الأموال في ايدي الرأسمالي، أو مجموعة الرأسماليين، تعني تزايد تركيز رأس المال في أيد قليلة من الرأسماليين، فتمركز رأس المال، ينتج بصورة مباشرة عن التراكم الذي تؤدي إليه المنافسة الضارية بين الأفراد، وتقود المنافسة الضارية إلى تجمع أكثر من رأسمالي واحد، واتحادهم في شكل شركات مساهمة للصمود في المنافسة، ومحاولة شراء الشركات الصغيرة المنافسة أو تدميرها، وتكون النتيجة ان رؤوس الأموال الضخمة التي كانت مبعثرة من قبل في أيدي أفراد معدودين، تتجمع في أيد قليلة، وتسير هذه العملية باستمرار، فتنضم وتندمج عدة شركات مع بعضها البعض، مكررة عملية التراكم، ولكن ليس بالنسبة للأفراد، بل بالنسبة للمؤسسات المالية الكبرى.

وتمركز رأس المال بصورة أكبر، وما يتبعه من تمركز الانتاج، يمهد التربة لظهور ونمو الاتحادات الاحتكارية العملاقة التي تتخذ أسماء (الكونسرتات والترستات) والكارتلات التي تعبر عن أن تمركز رأس المال تخطى الحدود ليتم على نطاق عالمي.

وهكذا، ومع بداية القرن العشرين، احتلت الاحتكارات مكان الصدارة في الحياة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الاحتكارية، والتي قادت إلى مرحلة الامبريالية، فالامبريالية باختصار شديد، هي المرحلة الاحتكارية للرأسمالية.

القوانين الاقتصادية ونشأة الصحافة الامبريالية:

ان ما يهمنا في هذا البحث بالنسبة لعملية التمركز وقيام الاحتكارات، هو تأثر الصحافة بتلك العملية التي أصبحت طابعاً عاماً للرأسمالية في مرحلتها الجديدة، وإذا كانت القوانين العامة لتطور الرأسمالية قد أدت إلى قيام التمركز والاحتكار في كافة الفروع الصناعية والمالية في الدولة الرأسمالية فلا شك أن قيام عملية التجمع في ميدان الصحافة، كانت لها دوافع ذات خاصية تتميز عن الدوافع التي أثرت

على الفروع الصناعية المختلفة، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة والمزدوجة للصحافة، كسلعة رأسمالية.

لقد كتب أحد المفكرين منذ وقت مبكر في عام 1921 مقالا جاء فيه:

«ان الرأسمالية حولت الصحف إلى مؤسسات رأسمالية وأدوات لتحقيق الربح، ولمد الاغنياء بالمعلومات، وتسليتهم، وجعلتها أدوات لغش وتضليل جماهير الشعب». (1)

في هذه الجملة الواحدة، تتركز وظيفة وجوهر الصحافة البرجوازية الحديثة بصورة مركزة ومبلورة، هذه الجملة تكشف لنا عن ان الصحافة ـ إلى جانب كونها خاضعة لمبادىء الانتاج الرأسمالي، وهي تحقيق الربح للناشر ـ فهي كذلك تقوم بوظيفة سياسية وأيديولوجية هامة على الصعيد الفكري والسياسي، والصراع بين الطبقات.

وهذا يفسر لنا تعبير الطبيعة المزدوجة للسلعة الصحفية، هذه الطبيعة المزدوجة كأداة سياسية، وكمشروع لتحقيق الربح، رافقت الصحافة البرجوازية ولازمتها منذ نشأتها، يدلنا على ذلك تاريخ الصحافة الحديثة، فأول صورة من صور الصحافة الدورية، والتي ظهرت في القرن السادس عشر، كانت مشروعات تجارية تحقق الربح للناشرين، ولكن هذه الدوريات ساعدت في نفس الوقت من خلال نشر الافكار البرجوازية والتبشير بها على اختفاء اسلوب الحياة الاقطاعي، والقضاء على علاقات الانتاج الاقطاعية، وهكذا نجد الصحافة البرجوازية بدأت كمشروع تجاري وكأداة سياسية في نفس الوقت، وعندما تطورت تلك الصحافة، فانها تطورت بوجهيها التجاري والايديولوجي لتواكب تطور أسلوب الانتاج البرجوازي والرأسمالي.

فبعد ان وجهت الصحافة منذ بدايتها جهودها ضد الاقطاع والنظام الاقطاعي، واصلت جهودها بعد انتصار الثورة البرجوازية، لتأمين وتدعيم أسلوب الانتاج الرأسمالي الذي بدأ ينتشر ويسود، واستغلت كأداة لتدعيم سيطرة الطبقة البرجوازية.

وإذا كانت الصحافة قد أثرت في تطور الرأسمالية وانتصاراتها، فانها من جانب

---

(1) Beglow, S. Die USA, Eigentum und macht. Moskou 1971 p. 426

آخر، تأثرت من سيادة قوى الانتاج الرأسمالية التي تمخضت عنها الثورة الصناعية، فاستخدام وسائل الانتاج الحديثة التي مكنت الصحافة من الانتاج الضخم والسريع، هيأت للناشرين تحقيق الازدهار لصحفهم، وكان لابد ان يتمشى الانتاج الصحفي مع تطور بقية الفروع الصناعية إلى الانتاج الضخم.

ومع تطور الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية، تطورت الصفتان الرئيسيتان للصحافة البرجوازية، لتأخذ صورتها الحالية كمشروعات رأسمالية احتكارية، وكمؤسسات سياسية وايديولوجية للسيطرة على الجماهير وصياغة افكارها.(1)

الصحافة كمؤسسة سياسية:

يحدد النظام الاقتصادي لمجتمع ما، في مرحلة زمنية معينة الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الاجتماعية في ذلك المجتمع، وكذلك الافكار السائدة، والمؤسسات القائمة فيه، والافكار الاجتماعية، أي الأفكار السياسية والقانونية والفلسفية والدينية وغيرها، ويحدد الوضع الاقتصادي أيضاً، شكل المؤسسات التشريعية والتنفيذية، والتي تكوّن في مجموعها ما يسمى بالبناء العلوي للمجتمع، وبتعبير الاشتراكيين، فان قوى الانتاج في المجتمع هي التي تعبر عن طابع علاقات الانتاج بين البشر.

والصحافة، الأداة القوية للتأثير في الجماهير، هي من أهم المؤسسات التابعة للبناء العلوي للمجتمع، ولكن الصحافة تتميز ـ كمؤسسة سياسية ـ بانها ذات طابع خاص، فهي تختلف عن غيرها من مؤسسات البناء العلوي للمجتمع، بانها في وضع يمكنها من استخدام عدد من الامكانات والأساليب المختلفة، وبصورة ثورية، للتأثير بشكل مباشر وفعال، على كافة نواحي التطور الاجتماعي.

وبسبب هذه الميزات التي تمتلكها الصحافة، سارع رأس المال المسيطر على المجتمع، لاستخادمها كسلاح فعال للتأثير الفكري والسياسي على الجماهير وكوسيلة للدفاع عن النظام الرأسمالي، والمحافظة عليه، وكأداة لنشر وتطبيق الايديولوجية الامبريالية.

وانطلاقاً من أهمية الوظيفة السياسية للصحافة، لم يكن ممكنا أو معقولا ان

---

(1) نفس المصدر.

يتركها رأس المال الاحتكاري في أيدي عدد كبير من الناس يصعب السيطرة عليهم، لقد اكتشفت الطغمة المالية المسيطرة، أهمية وجود الصحافة، أو الجزء الأكبر منها على الأقل، مركزاً في أيد قليلة نسبياً يسهل السيطرة عليها وتوجيهها، وسعى رأس المال بكل همته لدمج الصحف وتجميعها في مؤسسات احتكارية قليلة خاضعة له بصورة مباشرة.(1)

لقد كانت الأهداف السياسية وراء عملية قيام الاحتكارات في ميدان الصحافة، إلى جانب فعالية القوانين الاقتصادية السارية في المجتمع وهذا ما يفسر لنا سعي الطبقات المسيطرة على اقتصاد أي بلد من البلاد، لتملك الصحف وتجميعها في وحدات كبيرة، لتحويلها إلى صناعة متكاملة، تعمل على ايجاد آراء نمطية موحدة بين الجماهير، تسير في اتجاه يخدم مصالح تلك الفئات ويحقق أغراضها.

الصحافة كمشروع تجاري:

تحولت الصحافة إلى مشاريع تجارية بحتة، وتحول كثير من الرأسماليين إلى الصحافة ليستثمرون رؤوس أموالهم في هذا الميدان، بعد أن تبين لها ضخامة الأرباح، التي تدرها صناعة الصحافة في الوقت الحاضر.

وخلال سنوات قليلة، احتلت المشاريع الصحفية مركزاً هاماً في الحياة الاقتصادية للدول الرأسمالية الحديثة، ويشير تاريخ الصحافة في الولايات المتحدة الامريكية، أنه في عام 1939م تلقت الاستثمارات الخاصة بالصحف اليومية 898,5 مليار دولار، ممثلة بذلك المركز التاسع بين الصناعات الكبرى في البلاد(1)، ونستطيع إذا وضعنا في الاعتبار مقدار التقدم الذي حدث منذ ذلك التاريخ، ان نتخيل حجم تلك الاستثمارات في الوقت الحاضر، خاصة بعد أن تشعبت ملكية المؤسسات الصحفية لتشمل الاذاعة المرئية والمسموعة، وصناعة الخيالة.

وفي بريطانيا تحتل الصحافة الموقع رقم 17 بين الصناعات المتعددة البالغ عددها 156 فرعاً صناعياً، ويعمل في ميدان الصحافة في بريطانيا أكثر من 50 ألف

---

(1) Statistical abstract of the United States. 1974

موظف.

أما في المانيا الغربية فقد بلغ ما حققته ايرادات الصحف في عام 1955م ما يقدر بحوالي 780 بليون مارك ألماني.[1]

وإذا كنا نتحدث في هذا البحث عن الصحافة كصناعة، فاننا نقصد ما تعنيه كلمة صناعة تماماً، فلم يعد أصحاب الصحف من الذين لديهم أفكار وآراء يسعون لنشرها بين الناس، فمن بين أصحاب الاحتكارات الصحفية الضخمة في البلدان الصناعية الكبرى، من لا صلة لهم بالصحافة، من حيث كونها فناً صحفياً على الاطلاق، بل ان بعضهم يعلن بصراحة انه لا يطيق قراءة الصحف، وانه لم يفعل ذلك في حياته على الاطلاق.[2]

ويجدر بنا في هذا الخصوص، ان نتعرف على ما يجعل من الصحافة صناعة، وعلى ما بين هذه الصناعة والفروع الصناعية الاخرى من أوجه الشبه وأوجه الخلاف.

أولا: ان ما تخرجه المؤسسات الاعلامية الرأسمالية من انتاج يتخذ في النهاية شكل السلعة، مثله مثل غيره من انتاج الفروع الصناعية والاقتصادية الاخرى في الدول الصناعية المتقدمة، فالصحيفة أو المادة الاعلامية، هي في النهاية سلعة مثل غيرها من السلع الاخرى، تحتوي على قيمة استهلاكية، وقيمة تبادلية.

فالقيمة الاستهلاكية للصحيفة كسلعة، تكمن في انها تشبع حاجات انسانية معينة، وهي حاجة القارىء ومشتري الصحيفة إلى المعرفة، واشباع رغبته في حب الاستطلاع، والتعرف على الاحداث الجارية في المحيط الذي يعيش فيه، بل وفي العالم من حوله، فالحاجة التي تشبعها الصحيفة بالنسبة للقارىء هي حاجة فكرية.

واما بالنسبة للقيمة التبادلية للصحيفة كسلعة، فتعني القيمة التي تباع بها تلك الصحيفة في السوق.

---

(1) Spiro S. Gift Macher. Berlin 1970 p. 23

(2) كان المليونير الأمريكي «هيوارد هيوز» يعلن دائماً أنه لا يقرأ أية صحيفة، ورغم ذلك كان يمتلك أكبر الاحتكارات الصحفية، إلى جانب ملكيته لشركات طيران وشركات بترول وشركات تأمين وشركات لصناعة السلاح.

وبدون الدخول في تفصيلات اقتصادية، فاننا نقرر هنا ان الصحيفة كسلعة تخضع لنفس القوانين الاقتصادية التي تسري على غيرها من السلع، ولكن هذه السلعة الصحفية، تحتوي في داخلها على مجموعة متناقضات تميزها عن غيرها من السلع.

ثانياً: من طبيعة الصحافة كسلعة، أنها لا تختلف عن غيرها من السلع الاخرى في خضوعها للقوانين العامة لحركة رأس المال، ففي مجال الانتاج الصحفي، نلاحظ وجود دورة لرأس المال، تتم بنفس الاسلوب الذي تتم به في الفروع الصناعية الاخرى.

وإذا طبقنا اسلوب وطريقة انشاء أي صناعة من الصناعات، سنجدها تنطبق تماماً على عملية انتاج صحيفة من الصحف.

ان من يريد اصدار صحيفة ما، لابد أن يمتلك رأسمال يكفي لهذا الغرض قبل ان يشرع في تنفيذ فكرته، وإذا امتلك رأس المال الكافي، فان عليه ان يقوم بتحويل رأسماله النقدي إلى رأسمال منتج، ويتم ذلك بشراء أدوات الانتاج، كالمبنى والمكاتب والالات الكاتبة والمطابع وآلات الجمع والسيارات وغير ذلك من الأدوات والمعدات اللازمة لانتاج الصحيفة.

وإلى جانب شراء أدوات الانتاج، لابد أيضاً من شراء قوة العمل، ويمثلها المحررون والمراسلون والمصورون وعمال الطباعة وغير ذلك.

ومن خلال عملية الانتاج، يتحول الرأسمال الانتاجي إلى رصيد سلعي أي إلى اعداد من الصحيفة.

ويتم انتاج السلعة، أي الصحيفة من خلال عمل أقسام التحرير والجمع والمطابع، وهي الأقسام الرئيسية المنتجة في المؤسسة الصحفية، وفي هذه المرحلة، فان العمل البشري ينتج أيضاً القيمة الفائضة، التي تحقق الربح للناشر.

وتنتهي دورة رأس المال بتحويل الرصيد السلعي، إلى رصيد نقدي، أي تحويل السلعة المنتجة عن طريق بيعها، إلى نقود، ولا شك ان حركة دوران رأس المال وأشكالها المختلفة، تتبع تركيب كل مؤسسة صحفية، وأسلوب تقييم العمل فيها.

إن عملية الانتاج، وما يتبعها من انتاج القيمة، وفائض القيمة بالنسبة للمؤسسة الصحفية، تتم غالباً بالتتابع في أقسام التحرير وفي صالات الجمع وفي

المطبعة، وما يتبع هذه الاقسام من أقسام فرعية، ويصبح تحويل رأس المال السلعي المنتج ـ وهو الصحيفة أو المجلة ـ إلى رأس مال مالي، أي إلى نقود، من مهام قسم التوزيع، الذي يتسلم السلعة الصحفية، ليطرحها في الاسواق، ثم يقدم العائد للمؤسسة في هيئة نقود.

وبالنسبة لاستمرار دورة رأس المال في الحقل الصحفي، لا يشترط ان تتم كل العمليات الانتاجية في مؤسسة واحدة، فكثيراً ما تتم تلك العمليات في عدة مؤسسات تكمل بعضها بعضاً، فقد يتم انتاج المادة التحريرية في داخل المؤسسة الصحفية، ولكن عمليات الطباعة تتم في مطابع خارجية، وأحياناً تستعين المؤسسة بمؤسسات اخرى لتوزيع انتاجها.

وإذا كانت الصحيفة كسلعة، تتشابه مع غيرها من السلع، من حيث خضوعها للقوانين الاقتصادية العامة، ولدورة رأس المال، إلا أن طبيعة الصحافة واسلوب عملها، يميزها عن غيرها من المؤسسات الاخرى.

ما يسمى برأس المال المصرفي:

وهناك عدة جوانب تميز صناعة الصحافة عن غيرها من الصناعات الاخرى.

أولا: الصحيفة سلعة سريعة التلف، فالوقت يلعب دوراً كبيراً في حياة الصحيفة أكبر مما يلعبه بالنسبة لأية صناعة أخرى، فليس هناك ما هو أكثر بواراً من صحيفة الأمس.

فالأخبار التي تميز العمل الصحفي بشكل عام، مادة سريعة التلف، إذا جاز لنا أن نستخدم هذا التعبير، فالوقت عامل حاسم بالنسبة لانتاج الصحيفة ولذلك فاننا نجد اسم الصحيفة في الحلقات الأوروبية كلها تقريباً، مشتق من كلمة (الوقت).

فكلمة تسانبوغ «Zcitumg» الالمانية، والتي تعني صحيفة، مشتقة من كلمة «Zeit»، وتعني الوقت، أما في اللغة الفرنسية فيقابل كلمة صحيفة لفظ جورنال «Journal» وهي مشتقة من كلمة «Jour»، أي اليوم، اما في اللغة الانجليزية فكلمة «Newspeper» مشتقة من كلمة «New»، أي الجديد، فالصحيفة سلعة تنتج وتوزع خلال 24 ساعة على

الأكثر، ولابد من تصريف الصحيفة بسرعة، وقبل حلول دورة الانتاج التالية، وإلا تحولت تلك السلعة إلى شيء لا قيمة له على الاطلاق.

وقد تكون هناك مشروعات اخرى، وسلع اخرى سريعة التلف، مثل الخضر أو الفاكهة أو اللحوم والاسماك، ولكن بالنسبة لهذه السلع، أمكن التغلب على سرعة تلفها بحفظها مجمدة لأوقات طويلة، أما الصحيفة فلا يمكن تخزينها انتظاراً لتصريفها في أي وقت، أو انتظاراً لتحسن الأسعار؟ كما لا يمكن انتاج الصحف بكميات كبيرة، توفيراً للمصاريف وتخزينها، كما يحدث بالنسبة لسلع صناعية كثيرة.

ثانيا: صناعة الصحافة تحتاج مثل غيرها من الصناعات إلى مواد أولية، تتحول عن طريق العمل والجهد البشري والالي، إلى سلعة، هي الصحيفة، والمواد الأولية بالنسبة للصحيفة تنقسم إلى نوعين:

مواد أولية ملموسة: مثل الورق والحبر والمواد الكيماوية والرصاص والزنك وغيرها من مواد أخرى عديدة.

مواد أولية غير ملموسة: وهي المادة التحريرية، وتشمل الأخبار والتحقيقات والمقالات وما إلى ذلك.

ولأن الأساس في انتاج الصحيفة، هو انتاج المادة التحريرية، فان المشروع الصحفي من وجهة نظر رجال الاقتصاد، ينطوي على نسبة من المجازفة والمخاطرة، أكبر مما ينطوي عليه أي مشروع آخر، فمنتج أي سلعة غير الصحف، يستطيع بمعرفته لنوعية الخامات ونوعية الالات الموجودة لديه، ان يعرف مقدما كمية الانتاج ونوعيته، كما يمكنه التحكم في هذا الانتاج من حيث الكم والكيف.

أما انتاج المادة التحريرية، فهو يتعلق بالتعامل مع البشر الذين يتأثرون في انتاجهم للمادة الصحفية، بعوامل نفسية تنعكس في النهاية على مستوى انتاجهم.

ارتباط الصحافة بميكانيزم النظام الرأسمالي:

تتميز الصحافة عن غيرها من المشروعات الاستثمارية الاخرى، بما لها من

خصوصية في طريقة تحديد سعر الصحيفة، وبالنسبة لطريقة تحقيق الربح فالصحيفة تعتبر السلعة الوحيدة التي تباع بسعر يقل عن سعر التكلفة في السوق الرأسمالي الحر، ولا شك ان ذلك يتعارض مع كل المبادىء الاقتصادية للرأسمالية التي تهدف من وراء كل انتاج، تحقيق الربح، فليس من طبيعة رأس المال بيع سلعة بأقل من سعر تكلفتها ليخسر فيها.

ولكن رغم هذه الحقيقة، نجد ان المستثمرين يتهافتون على استثمار رؤوس أموالهم في الميدان الصحفي، لما يحققه ذلك لهم من أرباح طائلة.

وتفسير هذا التناقض الظاهري، يكمن في خصوصية الصحيفة كسلعة، والتي تتميز عن غيرها من السلع، باحتوائها على قيمتين استهلاكيتين.

القيمة الأولى: تكمن في ما تحويه الصحيفة من مادة اخبارية وثقافية وفنية، أي المادة التحريرية بشكل عام.

اما **القيمة** الاستهلاكية **الثانية** التي تحتويها الصحافة كسلعة، فهي الخدمة التي تستطيع الصحيفة تقديمها لعدد من الرأسماليين العاملين في فروع اخرى من فروع الاقتصاد، هذه القيمة تكمن في مقدرة الصحيفة في الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور، والذين يمثلون المشترين للسلع الاستهلاكية التي ينتجها هؤلاء الرأسماليون، وأهمية ذلك هو امكان الاعلان عن السلع الاستهلاكية في الصحيفة للمساعدة في تصريف المنتجات، والاسراع بدورة رأس المال، وتحقيق أكبر قدر من الربح.

فالصحيفة بذلك، إلى جانب تقديمها المادة التحريرية للقارىء، فانها تقدم مساحات بيضاء تبيعها للمنتجين، لكي يعلنوا فيها عن سلعهم المختلفة، ولا شك ان أسعار تلك الاعلانات، هي التي تمكن الصحيفة من تعويض خسارتها، بل وتحقيق الربح كذلك.

وتكلفة الاعلانات هي بالنسبة لمنتج السلع المعلن عنها، عبارة عن مصروفات مرتبطة بعملية تحويل السلع المنتجة إلى نقود، وهذه المبالغ تقتطع من فائض القيمة المتحقق من استغلال العاملين في المؤسسة الصناعية، وهذه الحقيقة في بساطتها، تكشف لنا عن حقيقة الصحافة في الدول الرأسمالية وعن جوهر هذه الصحافة، وعن الاهداف التي تعمل في خدمتها.

ما تحققه الصحف من ربح، ينتج أولا ـ وكما أوضحنا ـ من تحقيق فائض القيمة، عن طريق الاستغلال المباشر في المؤسسة الصحفية، أي استغلال الصحفيين والعمال، ولكن أصحاب المشروعات الصحفية يسهمون أيضاً ـ وبطريق غير مباشر ـ في استغلال العاملين في كافة الفروع الصناعية الأخرى، لأنهم يشاركون المستغلين الأصليين من أصحاب هذه الفروع فيما يحققونه من ربح عن طريق الاستغلال.

ولا شك ان تلك العملية لا تسير بسهولة وبلا تصادم بين الناشرين وغيرهم من الرأسماليين، وذلك من خلال محاولات رفع أو خفض سعر الاعلانات الذي يخضع لقانون العرض والطلب.

ومشاركة الصحافة في الأرباح المتحققة في المؤسسات الرأسمالية بشكل عام، يكشف عن ارتباط الصحافة بميكانيزم النظام الرأسمالي بشكل عام، وبغض النظر عن امكانية التأثير على صحيفة ما، وتوجيهها وجهة معينة، بواسطة ممولي الصحيفة من المعلنين، فان الصحيفة في المجتمع الرأسمالي تعيش بشكل عام على نظام الاستغلال الرأسمالي، فالصحافة الرأسمالية حقيقة مرتبطة من الناحية الاقتصادية، بالنظام الرأسمالي، حسناته وسيئاته، والنتيجة الحتمية والمنطقية، أن أصحاب المؤسسات الصحفية، وانطلاقاً من العلاقات العملية بالرأسمالية، لهم مصلحة مباشرة في المحافظة على النظام القائم ودعمه.

وهكذا تتضح لنا وظيفة الصحافة البرجوازية، كمؤسسة سياسية للبنية العلوية للمجتمع الرأسمالي، كما يظهر لنا خاصية ارتباط تلك المؤسسة السياسية والايديولوجية بالنواحي الاقتصادية للنظام.

وهناك مصلحة مشتركة بين أصحاب المشروعات الصحفية وغيرهم من الفئات الرأسمالة الاخرى في بيع الصحيفة للقارىء بسعر يقل عن سعر تكلفتها.

فالصحيفة كأداة لنشر فكر وايديولوجية الطبقة المسيطرة، لابد أن تصل إلى أكبر عدد من أفراد الجمهور، وبأقل سعر ممكن فزيادة توزيع الصحيفة يحقق هدف الفئات المسيطرة في توصيل أفكارهم إلى القطاع الاكبر من الجمهور، كما انها من جانب آخر، تحقق هدف الناشر الذي يحصل على قدر كبير من الاعلانات، وهكذا نجد انه بعد توفر الامكانات الفنية الحديثة، وضمان التمويل من

المعلنين، امكن قيام ما يسمى بالصحافة الجماهيرية، ذات التوزيع الواسع.

والاعلانات في الصحف تساعد الرأسماليين على زيادة توزيع منتجاتهم، وبالتالي زيادة أرباحهم، كما تمكن الرأسماليين من اصحاب الصحف من تحقيق تراكمات رأسمالية، لم يكن في استطاعتهم تحقيقها عن طريق التوزيع والاشتراكات فقط، وعن طريق الاعلانات وما توفره من امكانات مادية، تحولت الصحافة إلى صناعة مربحة، مما دفع برؤوس الاموال الكبيرة، للتحول إلى هذا الفرع من النشاط، ودخلت الصحافة مرحلة الاحتكار، واندمج رأس المال الصحفي مع رأس المال الصناعي والمصرفي لتكوين ما يسمى برأس المال المالي، أي الطبقة البرجوازية الاحتكارية التي تسيطر على الثروة والسلطة في المجتمع، وبالتالي فانها تسيطر على عملية بناء الأفكار وتكوين الرأي العام بما يخدم أفكارها وايديولوجيتها.

وفي داخل هذه الطبقة يتساوى صاحب المشروع الصحفي بصاحب المشروع الصناعي أو التجاري أو المصرفي، بل انه عملياً يتمثل كل هؤلاء في شخص واحد غالبية الاحيان، فالناشر هو مالك المؤسسة الصحفية والمحطات الاذاعية ومالك أيضاً لشركات تجارية ومساهم في شركات التأمين والمصارف، انه باختصار جزء من التركيبة البرجوازية المسيطرة في المجتمع.

د. إحسان محمد الحسن*

دور الموارد البشرية في استثمار الثروة المعدنية في منطقة المغرب العربي

تزخر منطقة المغرب العربي التي تضم الجزائر والمغرب وتونس بالموارد والخيرات المعدنية المتنوعة وبالموارد والطاقات البشرية الخلاقة، وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يزيد من أهميتها وفاعليتها في التأثير على إقتصاديات أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتحديد مضامين وأبعاد سياساتها وخططها التنموية القريبة والبعيدة، إضافة إلى إمكاناتها الاقتصادية الكامنة في تصنيع وتحديث مؤسساتها المادية وتطوير هياكلها البنيوية، وتنمية كيانها الاجتماعي بما يضمن رفاهية سكانها وإستقرار نظمها السياسية ومتانة أوضاعها الاجتماعية والحضارية.

إن دول المغرب العربي تمتلك ثروات معدنية طائلة تتمثل في البترول والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد والزنك والرصاص والنحاس، وتمتلك ثروات بشرية متميزة تتجسد بالكفاءات والامكانات الكامنة لأبنائها[1]، هذه الكفاءات والامكانات التي يمكن أن تستخرج المعادن من باطن الأرض وتستثمر الأرض زراعياً وتحول المعادن من شكلها الخام غير النافع إلى شكلها المصنع الذي يستطيع إشباع الحاجات الاقتصادية للمستهلكين، إضافة إلى أهميتها في تقديم الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية والترفيهية التي يحتاجها سكانها.

لكننا يجب أن نشير هنا بأن أقطار المغرب العربي تعاني في الوقت الحاضر من مشكلات إقتصادية وفنية وعلمية تحول دون مقدرة أبنائها على استثمار خيراتها المعدنية استثماراً جيداً يتجلى في زيادة كمية انتاجها المعدني، وتحويل المعادن المستخرجة إلى صناعات جاهزة يمكن تسويقها داخل وخارج هذه الأقطار[2]، كما

---

* استاذ علم الاجتماع المساعد في كلية الاداب ـ جامعة بغداد.

(1) W. Hance, *African Economic Development*: New York, 1973, pp. 150-153.
(2) A. Eving, *Industry in Africa*, London: Oxford University Press, 1978, p. 24.